



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الإثنين

01 أغسطس 2022





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	هيئة حقوق الإنسان
8	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الفاخري: دور مهم لمؤسسات المجتمع المدني لمتابعة قضايا

الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1964353>

شارك رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، في فعاليات المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان "أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان: جائحة كوفيد19 كنموذج" والذي تزامن مع انعقاد الدورة العادية (50) للجنة الدائمة العربية لحقوق الإنسان في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وألقى رئيس الجمعية كلمة في المؤتمر عن تعزيز احترام حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد - 19 جاء فيها "إن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في متابعة قضايا حقوق الإنسان بشكل عام وفي الأزمات بشكل خاص، ونظراً للتداعيات التي صاحبت جائحة كوفيد19، فقد قامت الجمعية منذ بداية الجائحة بمتابعة الأوضاع الحقوقية وضمان تمتع الأفراد في المجتمع بحقوقهم وعدم تأثرهم من آثار الجائحة، حيث لاحظت الجمعية مبادرة الدولة بإطلاق حزمة من القرارات الرامية لحماية الأفراد وتوفير الأمن الصحي لهم، بهدف الوقاية من آثار الجائحة مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثر أفراد المجتمع نتيجة لهذه الأزمة.

كما تطرق رئيس الجمعية إلى ما تم رصده من جودة للخدمات المقدمة بالإضافة إلى الجهود المبذولة لضمان حق الإنسان في الصحة والتي شملت جميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة دون تمييز ودون النظر للوضع القانوني لإقامتهم في البلاد، كما أوضح رئيس الجمعية في كلمته إلى ما لوحظ من تطوير في المنظومة الصحية الإلكترونية والتي ظهرت من خلال العديد من التطبيقات حيث أثبتت التقنية الرقمية أنها جزء أساسي من الحلول لمواجهة هذه الجائحة العالمية، مما سمح للجهات الحكومية في المملكة بمواصلة تقديم الخدمات العامة للمواطنين والمقيمين، وبما ساهم كذلك في مواصلة الأعمال والحياة بشكل عام، كما تطرق رئيس الجمعية إلى الآليات التي تم اعتمادها لضمان استمرار العملية التعليمية عن بعد لكافة قطاعات التعليم خلال هذه الجائحة الأمر الذي أدى إلى الوفاء بحق الجميع في التعليم دون تأثر بالجائحة. وأشار رئيس الجمعية إلى الدعم الحكومي الموجه للقطاع الخاص والذي أدى بشكل كبير إلى تخفيف آثار الجائحة على ذلك القطاع وكذلك تحمل الدولة لما نسبته 60 % من رواتب العاملين في القطاع الخاص وغيرها من الجهود التي انفردت بتقديمها حكومة خادم الحرمين الشريفين.

من جانبه حضر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتي اشتملت على مناقشة تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها 49، ووضع الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى استعراض الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

أو تمكن عمالتها من العمل لدى الغير أو لحسابهم الخاص مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور هام في متابعة قضايا حقوق الإنسان بشكل عام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1964251>

شارك رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/ خالد بن عبدالرحمن الفاخري، في فعاليات المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان "أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان : جائحة كوفيد19 كنموذج" والذي تزامن مع انعقاد الدورة العادية (50) للجنة الدائمة العربية لحقوق الإنسان في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

حيث القى رئيس الجمعية كلمة في المؤتمر عن تعزيز احترام حقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد - 19 جاء فيها " أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور هام في متابعة قضايا حقوق الإنسان بشكل عام وفي الأزمات بشكل خاص، ونظراً للتداعيات التي صاحبت جائحة كوفيد19 ، فقد قامت الجمعية منذ بداية الجائحة بمتابعة الأوضاع الحقوقية وضمان تمتع الأفراد في المجتمع بحقوقهم وعدم تأثرهم من آثار الجائحة، حيث لاحظت الجمعية مبادرة الدولة بإطلاق حزمة من القرارات الرامية لحماية الأفراد وتوفير الأمن الصحي لهم، بهدف الوقاية من آثار الجائحة مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثر أفراد المجتمع نتيجة لهذه الأزمة.

كما تطرق رئيس الجمعية إلى ما تم رصده من جودة للخدمات المقدمة بالإضافة إلى الجهود المبذولة لضمان حق الإنسان في الصحة والتي شملت جميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة دون تمييز ودون النظر للوضع القانوني لإقامتهم في البلاد، كما أوضح رئيس الجمعية في كلمته إلى ما لوحظ من تطوير في المنظومة الصحية الإلكترونية والتي ظهرت من خلال العديد من التطبيقات حيث أثبتت التقنية الرقمية أنها جزء أساسي من الحلول لمواجهة هذه الجائحة العالمية، مما سمح للجهات الحكومية في المملكة بمواصلة تقديم الخدمات العامة للمواطنين والمقيمين، وبما ساهم كذلك في مواصلة الأعمال والحياة بشكل عام، كما تطرق رئيس الجمعية إلى الآليات التي تم اعتمادها لضمان استمرار العملية التعليمية عن بعد لكافة قطاعات التعليم خلال هذه الجائحة الأمر الذي أدى إلى الوفاء بحق الجميع في التعليم دون تأثر بالجائحة. وأشار رئيس الجمعية إلى الدعم الحكومي الموجه للقطاع الخاص والذي أدى بشكل كبير إلى تخفيف آثار الجائحة على ذلك القطاع وكذلك تحمل الدولة لما نسبته 60% من رواتب العاملين في القطاع الخاص وغيرها من الجهود التي انفردت بتقديمها حكومة خادم الحرمين الشريفين.

من جانبه حضر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار/خالد بن عبدالرحمن الفاخري اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والتي اشتملت على مناقشة تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها 49 ، ووضع الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى استعراض الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

هيئة حقوق الإنسان

الاتجار بالبشر.. جريمة دولية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1964352>

تسعى الدول والمنظمات الإنسانية في نهاية كل يوليو لرفع الوعي المجتمعي حول جرائم الاتجار بالأشخاص، والتأكيد على أنه من أبلش صور انتهاك حقوق الإنسان، إذ تعد من الاتجار بالأشخاص وتستوجب التحقيق فيها، مبينا أن جريمة الاتجار بالأشخاص تعد جريمة خطيرة وهي تصنف ثالث أخطر جريمة على مستوى العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات، كونها تستغل العنصر البشري بعكس الجرائم الأخرى، مهما اختلفت صورها سواء أكانت على هيئة التهديد أو الإكبار أو الخداع للأشخاص، وإكبار العامل على أعمال غير عمله واستغلاله.

ونوة معالي مدير عام الجوازات الفريق سليمان بن عبدالعزيز اليعبي، بسعي المجتمع الدولي بجميع مكوناته، سواء الحكومات أم المنظمات الدولية، حتى الشركات العالمية، إلى تأكيد صون وحماية الإنسان وكرامته من جميع الجوانب، ما يسهم في استقرار المجتمعات الإنسانية كافة.

وأكد - في تصريح بمناسبة "اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص"، الذي يوافق الـ 30 من شهر يوليو من كل عام- أن المملكة أولت اهتمامها المستمد من النظام الأساسي للحكم لحفظ كرامة الإنسان بالقوانين الملزمة والعقوبات الرادعة، مشيراً إلى المادة السادسة والعشرين التي نصت على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية)، إضافة إلى الانضمام بموجب مرسوم ملكي رقم م/56 وتاريخ 1428/6/11 هـ إلى "بروتوكول" منع قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/40 بتاريخ 1430/7/21 هـ، فجريمة الاتجار بالأشخاص تعرف بأنها إساءة شخص أو إكباره أو نقله أو إيوائه أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال، وتكون في صور عدة؛ كأعمال التسول والتشغيل القسري.

إجراءات رقمية

ولفت الفريق اليعبي النظر إلى أن الإجراءات الرقمية المقدمة من المديرية العامة للجوازات، سواء للمواطن أم المقيم، أسهمت في حفظ حقوق المتعاقدين وفق العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، مؤكداً أن التحريض على مخالفة نظام العمل أو إيواء مخالف نظام الإقامة، يعد من صور الاتجار بالأشخاص، ويُعاقب عليه كل من ارتكب هذه الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على 15 عاماً أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معاً للفاعل ولكل من أسهم في جريمة الاتجار بالأشخاص.

وأوضح معاليه أن المنظومة الأمنية بقطاعاتها المتعددة تعمل على مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، من خلال الأداء التكاملية بين أجهزة الوزارة وقطاعاتها، وضبط مرتكبي هذه الجرائم بشئى صورها، وتسهيل استقبال بلاغات الضحايا على منصة "كلنا أمن"، أو من خلال خدمة مركز العمليات الأمنية الموحدة على (911) بمنطقة مكة المكرمة والرياض، و(999) لباقي مناطق المملكة، مشيداً على حرص المملكة على مشاركة المجتمع الدولي في إستراتيجياته وأهدافه التي يسعى إليها، وذلك من خلال الإسهام في حماية الأمن الاجتماعي الداخلي الذي يقوم على الاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع من الأفراد مع بعضهم بعضاً، وكذلك بين الكيانات والأفراد، ومنع المساس بالكرامة الإنسانية بكل شكل من الأشكال ووفق أي من المستويات، فقد نصت المادة الـ (36) من النظام الأساسي للحكم على أن "توفّر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها"، وفي جانب المساواة أمام القضاء، نصت المادة الـ (47) على أن "حقّ التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة".

وزاد مدير عام الجوازات التأكيد أن المملكة عملت بشكل فاعل ومستمر على مكافحة هذه الجرائم ومنع ارتكابها، من خلال تأطير العمل المؤسساتي وتكثيف التوعية الوقائية، وكذلك حوكمة الإجراءات الجزائية لحماية كل إنسان يعيش على أرضها.

صور متعددة

فيما أكد أمين عام لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص محمد المصري، أن من صور جرائم الاتجار بالأشخاص، التهديد أو الإكراه أو الخداع للأشخاص، و إجبار العامل على أعمال غير عمله واستغلاله، تعد من الاتجار بالأشخاص وتستوجب التحقيق فيها، مبينا أن جريمة الاتجار بالأشخاص تعد جريمة خطيرة وهي تصنف ثالث أخطر جريمة على مستوى العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات، كونها تستغل العنصر البشري بعكس الجرائم الأخرى .

وقال، ان اللجنة تشجع المجتمع بالتبليغ عن الضحايا المحتملين والجرائم المحتملة للتجارة بالأشخاص، لافتا إلى أن جريمة الاتجار بالأشخاص متعددة الصور وهي تتداخل مع بعض القضايا الشبيهة مثل الاختلافات العمالية والتفريق بين ما يخص العمل وبين صور جرائم الاتجار بالأشخاص وهي تتكون من عناصر ويقصد بها الإساءة للإنسان بينما الخلافات العمالية تنشأ بين العامل وصاحب العمل وفقا للعقد وهناك جهات تقوم بحلها .

واوضح، إلى أن المملكة قدمت جهود كبيرة للوقاية والحماية والملاحقة القضائية، من خلال آلية تربط جميع المناطق في آلية موحدة توحد وتحدد أدوار الجهات المعنية وطرق التعامل مع ضحايا الاتجار بالأشخاص وتم اعتماد آلية توثيق جرائم الاتجار بالأشخاص من بدايتها وحتى الفصل بها وهي تحدد أدوار الجهات، وشهدت العديد من النجاحات من حيث التطبيق، كما تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لأعوام 2021 وحتى 2023م وتم إعدادها بشكل منطقي ويمكن تطبيقها مع مستهدفات واضحة وتتضمن العديد من الأنشطة والبرامج، وإنشاء قاعدة بيانات للقضايا وتستهدف توظيفها والعمل على دراستها وتحليل أسبابها للخروج بحلول للمستقبل، كون هذه الجريمة تتطور بشكل مستمر وتتعدد طرقها، كما تم إنشاء وحدة لرصد هذه الجرائم وتعمل على متابعتها وتقديم الدعم والمساعدة للضحايا .

جاء ذلك خلال ندوة بعنوان "فرص تعزيز مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة" نظمتها هيئة حقوق الإنسان تزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الدعم والمساعدة

من جهته قال الخبير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدول مجلس التعاون الخليجي، د مهند الدويكات، أن المكتب معني بتقديم الدعم التقني والمساعدة للدول في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص من حيث تبني عقوبة للمساهم والشريك والمتدخل وتبني أساليب تحقيق خاصة في هذا الإطار والدعوة للتخصيصية سواء من خلال إيجاد شرطة مختصة أو نيابة مختصة وقضاء مختص ومنظمات مجتمع مدني في مجال المساعدة والمشورة القانونية، وبين أن المملكة قامت بمجهودات كبيرة في مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص من خلال تخصيص نيابة وقضاء مختصة بتلك الجريمة، وقد ساهم المكتب بإجراء تدريبات للأعضاء العاملين في النيابة وأيضا العاملين في القضاء المختص .

وتناولت الندوة جهود المملكة في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالأشخاص ودعم الضحايا، كما تنطرق الندوة إلى دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تستهدف منسوبي ومراجعي الوزارة والجمهور الخارجي.. مدير الموارد البشرية بالرياض يفتتح فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الإتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1964268>

افتتح مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض د. محمد بن عبدالله الحربي صباح اليوم الأحد فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الإتجار بالأشخاص لعام 2022م التي نظمتها مكتب العمل بالرياض وتستمر لمدة خمسة أيام.

وتشتمل الفعاليات على منصة متنقلة تستهدف منسوبي ومراجعي الفرع والجمهور الخارجي في المجمعات والأسواق التجارية ويشرف عليها مجموعة من موظفي مكتب العمل للتعريف بمفهوم جرائم الإتجار بالبشر وصوره وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وعقوباته وذلك من خلال توزيع المنشورات التوعوية على المستهدفين والإجابة على الإستفسارات كما توضح المنصة دور وزارة الموارد البشرية في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر وتعرف بقنوات استقبال البلاغات في الوزارة مابين مركز الإتصال وتطبيق الوزارة وبريد الإدارة المختصة.

وذكر الدكتور الحربي خلال التدشين ان الفعاليات تهدف إلى توعية كافة فئات المجتمع بخطورة جرائم الإتجار بالأشخاص و المؤشرات المؤدية اليها لافتاً إلى جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المميزة والمثمرة في هذا المجال حيث خصصت إدارة مختصة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر تقوم على دراسة الحالات وتقديم الدعم لها كما تقدم خدمات الحماية للمتضررين بتوفير الإيواء إذا تطلب الأمر مع تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي والطبي.

منها 14 مليون خلال العام 2022

"صندوق النفقة" يسلم 40 مليون ريال لـ 9200 مستفيد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 يوليو 2022م

<https://www.alriyadh.com/1964241>

كشفت وزارة العدل عن صرف صندوق النفقة نحو 40 مليون ريال كنفقات إلى أكثر من 9200 مستفيد من الأسر المستحقة للنفقة.

وبلغت قيمة المبالغ التي تم تسليمها إلى المستفيدين خلال العام الجاري نحو 14 مليون ريال، فيما بلغ إجمالي النفقات الموسمية المصروفة أكثر من 760 ألف ريال خلال 2022م.

وتغطي خدمات صندوق النفقة أكثر من 75 مدينة ومحافظة بمناطق المملكة المختلفة، حيث يهدف الصندوق إلى صرف النفقة للمستحقين دون تأخير، والإسهام في تحقيق التوازن المالي للأسرة، والحفاظ على استقرارها واستقرار المجتمع، وتعزيز المسؤولية عبر استرداد النفقة من المطالب بها.

وسعيًا من الصندوق إلى تحقيق التكامل مع المرافق العدلية؛ قام الصندوق بإقامة عدة ورش عمل بهدف التعريف بخدمات الصندوق، وأهدافه، ومتطلبات صرف النفقة وبحث آليات التعاون ضمن الجهات التابعة للمنظومة العدلية.

وسعى الصندوق أيضًا إلى تعزيز التواصل الخارجي مع الجهات ذات العلاقة من خلال توقيع اتفاقية بين صندوق النفقة وجمعية بنين للخدمات الاجتماعية، بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للمستفيدين.

كما تم تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للصندوق في إطار سعي الصندوق لتحسين الأعمال التطويرية في مجال تفعيل الأنظمة والمنصات الإلكترونية؛ ولتقديم منظومة خدمات تقنية متكاملة، حيث تم تطوير واجهة الموقع الإلكتروني شكلاً ومضموناً مما يوفر خدمة أفضل للمستفيدين.

وأشارت الوزارة إلى أنه يمكن الاستفادة من الصندوق عبر الدخول على الموقع الإلكتروني Nafaqah.sa، ثم المنصة برقم الهوية وتاريخ الميلاد، وتقديم الطلب إلكترونياً.



الموارد البشرية: ربط إلكتروني لضبط صرف الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م

<https://www.al-madina.com/article/798465>

أكدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن طريقة استعادة الأموال غير المستحقة التي صرفت للمستفيدين من الضمان الاجتماعي المطور من خلال إيداع المبالغ غير المستحقة عن طريق الحساب الخاص بالمعاشات الضمانية في مصرف الراجحي.

ولفتت إلى أنه يجري العمل حالياً على الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة لتقليص مدة دراسة الأهلية. وأشارت إلى أنه في حالة سكن الزوج في مدينة أخرى فيلزم إضافته في جميع الأحوال أثناء التسجيل في النظام المطور.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الضمان الاجتماعي يتضمن عقوبات لحماية أموال الزكاة والمال العام من التلاعب أو الاستيلاء على أموال المستحقين، وحماية المال العام من التلاعب بهدف الحصول على معاش الضمان، ومن أشكال ذلك: (تزوير التقارير الطبية، عدم الإبلاغ عن وفاة العائل واستيلاء الورثة على المعاش دون وجه حق، عدم تسجيل زواج المطلقة أو الأرملة، ادعاء الهجران، العمل دون تسجيل في التأمينات الاجتماعية بغرض استمرار الحصول على معاش الضمان، أي تغييرات تطرأ على المستحق تخرج به من استحقاق المعاش ومع ذلك يستمر في استلامه دون الإبلاغ عن ذلك مع علمه بعدم استحقاقه، تقديم معلومات غير صحيحة ومضللة).

3 سنوات سجن عقوبة الشيك بلا رصيد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2111471>

أكدت النيابة العامة أن كل من أقدم بسوء نية على إصدار شيك لا يكون له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب، أو يكون له مقابل وفاء أقل من قيمة الشيك يعاقب بالحبس مدة تصل إلى 3 سنوات، وغرامة تصل إلى 50 ألف ريال. وأوضحت النيابة في تغريدة عبر حسابها في «تويتر» أن الشيك أداة دفع ووفاء، مستحق الأداء بمجرد الاطلاع، ويحل محل النقود في المعاملات، وأشارت إلى أن الجريمة تقوم بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء قائم في تاريخ السحب.



«نقاط قوتك».. مصدر لدخل إضافي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م
<https://www.alriyadh.com/1964302>

بندر الضبعان

قبل أيام، كشف مكتب "إحصاءات العمل" التابع لوزارة العمل الأميركية عن تزايد أعداد الأميركيين الذي يشتغلون بوظيفتين في الوقت نفسه، حيث ارتفع عددهم إلى 426 ألف أميركي في يونيو 2022 مقارنة بـ 308 آلاف أميركي في فبراير 2020، يعملون أسبوعياً بمعدل 70 ساعة أو أكثر لمواجهة التضخم. ورغم أنني لم أعتز على مثل تلك الإحصاءات على المستوى العربي، إلا أن الوضع ينسحب عربياً، فالموظف الذي يعاني من عجز في ميزانيته الشهرية في ظل احتمالية عدم زيادة راتبه، وتعد انتقاله إلى فرص جديدة تستلزم متطلبات معينة - كالحصول على مؤهل أو اكتساب مهارات - يستطيع أن يكرس نفسه للبحث عن مصدر دخل إضافي، ليس عن طريق ما هو خارج اختصاصنا - الفرص التجارية أو الاستثمارية - وإنما عن طريق البحث عن وظيفة ثانية. فإذا كنت تعمل 40 ساعة أسبوعياً بوظيفة أساسية مع يومي إجازة، فلديك إمكانية لاستغلال وقتك وتحسين دخلك من خلال الوظيفة الإضافية، إما حضورياً بعد ساعات العمل الرسمية أو خلال عطلة نهاية الأسبوع أو عن بعد في أي وقت. عليك أن تتمعن في نقاط قوتك الحالية، وحتى الكامنة التي لا علاقة لها بتخصصك الدراسي أو عمك الحالي، فقد تكون قوتك في "هواية" تعشق ممارستها، كالتحرير وإعداد المحتوى والتصوير والتصميم الجرافيكي والتدريب الرياضي. الفرص في السوق كثيرة وتأتي غالباً على شكل "حلول" تعالج المشكلات، فمثلاً بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف في الجانب الإداري، فصاحب المنشأة قد يكون لديه المال لكن لا يملك الخبرة في الإدارة والتشغيل، ولو امتلكها فتنقل هناك تفاصيل - سواء في الإجراءات الداخلية أو المرتبطة بالجهات الحكومية - لا ينبغي أصلاً أن يشغل به وقتها، وإنما يسندها إلى الموظف المختص.

لذلك، فإن إحدى الفرص الواعدة في السوق أن يستغل الموظفون المتمرسون خبرتهم في تدريب المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الإجراءات المتصلة بمجالهم (خدمة التدريب على الإجراءات).
فمثلاً إذا نظرنا إلى "إدارة الموارد البشرية"، سنجد إنه في الغالب يتم استقطاب خريج أو موظف بخبرة بسيطة، ويطلب منه تشغيل هذه الإدارة من الألف إلى الياء، مما قد يرفع من احتمالية ارتكابه لأخطاء فادحة تعرض المنشأة لمخاطر قانونية.

أما إذا تعاقبت المنشأة مع "مدرّب إجراءات"، بعدد معين من الساعات على مدى أيام محددة، كما لو أنه مدرس خصوصي، فسوف يتولى تدريب الموظف أو موظفي الإدارة على إجراءات إدارتهم (الموارد البشرية، المشتريات، التسويق..). خاصة إذا كانت إدارات بلا مشرفين أو مديريين أو بلا سياسات وإجراءات مكتوبة أو تتطلب تعاملات معينة مع الجهات الحكومية.
"في الحركة بركة" كما يقال، ومع هذه الحركة فقد تصبح يوماً ما وظيفتك "الإضافية" سبباً لحصولك على وظيفة "أساسية" جديدة، ربما بالراتب الذي يغنيك عن البحث عن دخل إضافي!



«الورطة النووية» القاتلة..؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01 أغسطس 2022م
<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2111389>

صدقة يحيى فاضل

بعد فترة قصيرة من تطوير تقنية استغلال القوة النووية للأغراض الحربية، وتمكن الإنسان من التحكم في عملية الانشطار النووي، وأيضاً الالتحام النووي، استطاع العلماء أن يحددوا طرقاً وأساليب لاستخدام القوة النووية للأغراض السلمية. فبعد الاستخدام العسكري الناجح لهذه الطاقة، اتضح إمكانية استخدام تلك القوة الهائلة من أجل البناء والرفاه البشري، وليس من أجل القتل والتدمير. وأصبحت القوة النووية كمصدر للطاقة، وغيره من الاستخدامات السلمية العديدة، رفاة الحاضر وأمل المستقبل. أدى كل ذلك إلى تزايد الاهتمام بالطاقة النووية، وانتشار المعرفة والتقنية والمنشآت النووية في معظم أرجاء العالم المعاصر.

إن الارتباط الوثيق بين منشآت الطاقة النووية «السلمية»، ومشاريع صناعة أسلحة نووية هو ارتباط عضوي وثيق و«مقلق» جداً للأطراف والدول التي يهملها استتباب الأمن والسلام الدوليين، وعدم انتشار الأسلحة النووية، أفقياً بخاصة. وهو يحد من التوسع في هذه الاستخدامات. إن كلا من المشاريع النووية السلمية والمشاريع النووية العسكرية يعتمد (تقريباً) على نفس المنشآت، ونفس التقنية. يتم الحصول على الطاقة النووية من المفاعلات النووية المصممة خصيصاً لتوليد الكهرباء. ولكن تلك المفاعلات تنتج أيضاً مادة «البلوتونيوم».. وهي عنصر أساسي لصناعة الأسلحة النووية تنتجها المفاعلات النووية كـ«فضلات نووية (Nuclear Waste)» نتيجة تشغيلها.

ويمكن صناعة أسلحة (قنابل) نووية بسهولة، إذا توفر البلوتونيوم هذا، أو اليورانيوم المخصب، بالقدر المناسب. ومن ناحية أخرى، فإن نفس مادة الوقود التي تستعمل غالباً لتشغيل المفاعلات النووية (اليورانيوم-235) يمكن تحويلها لإنتاج قنابل نووية، مع وجوب تخصيب اليورانيوم-235 إلى 90% على الأقل، لرفع درجة تخصيبه من 4 أو 5%، (وهي درجة التخصيب الأدنى عند استعمال ذلك النوع من اليورانيوم كوقود للمفاعلات النووية).

وباختصار، هناك (تقنياً) طريقتان لصنع متفجرات (قنابل) نووية هما:

(أ) طريق اليورانيوم: حيث تصنع القنبلة النووية من اليورانيوم عالي الخصوبة (U-235) توجد في اليورانيوم الطبيعي

(U-238)نسبة ضئيلة جداً من اليورانيوم (U-235) تقدر بـ0.7% فقط. وبذلك، لا بد من إجراء عملية «تخصيب» تتم على اليورانيوم الطبيعي لرفع نسبة محتوياته من اليورانيوم-235 (U-235) إلى درجة 80% على الأقل، أو 90%، حتى يمكن استخدام المستحضر الجديد في صنع القنابل النووية. وهذه العملية تستلزم إقامة منشآت تخصيب بالغة التكلفة والتعقيد.

(ب) طريق البلوتونيوم: يتم استخلاص معدن «البلوتونيوم-239 (Pu-239)» من الوقود المستهلك للمفاعلات النووية العادية. فهذا المعدن بالذات لا يوجد في الطبيعة.. ويكون «البلوتونيوم» المستخرج بهذه الطريقة جاهزاً لاستخدامه (مباشرة) في صنع القنابل النووية. وعملية الاستخلاص هذه تحتاج، هي الأخرى، لمعامل استخلاص ذات تقنية عالية.

لقد أصبحت المعلومات والتقنية النووية اللازمة لاستغلال القوة النووية للاستخدامات السلمية، وأيضاً العسكرية، متوفرة بشكل واسع. وذلك يمكن أن يؤدي لانتشار السلاح النووي (Nuclear Proliferation) الذي يشكل خطراً فادحاً على السلام والأمن الدوليين. فتلك مشكلة بالغة الخطورة يشار إليها بـ«مشكلة إن (Nth Problem)»، أو «الورطة النووية» (Nuclear Dilemma) «وجود هذه الإشكالية أدى إلى وجود المحاولات الدولية الحثيثة لرصد أي نشاط نووي خارج إطار الدول الكبرى، ومنعه وعرقلته.

فمن أشد ما يخشاه المجتمع الدولي، ممثلاً بالدول الكبرى النووية، هو انتشار التقنية النووية، ومن ثم انتشار السلاح النووي في عدد متزايد من الدول، وهو ما يشار إليه بـ«الانتشار الأفقي». أما «الانتشار الرأسي» فالمقصود به انتشار وتطور الأسلحة النووية في الدول النووية أصلاً. وأكثر ما يخشاه هذا المجتمع الآن هو تملك جماعات إرهابية أسلحة نووية، حتى ولو في هيئة قنابل نووية بدائية، أي غير مكتملة الصنع. ففوق هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل في يد الإرهابيين الأشرار سيعني إيقاع كوارث بشرية هائلة. وقد بدأت المحاولات الدولية لحظر انتشار السلاح النووي، عبر حظر تداول المعلومات والمنشآت والتقنيات النووية الخطيرة.

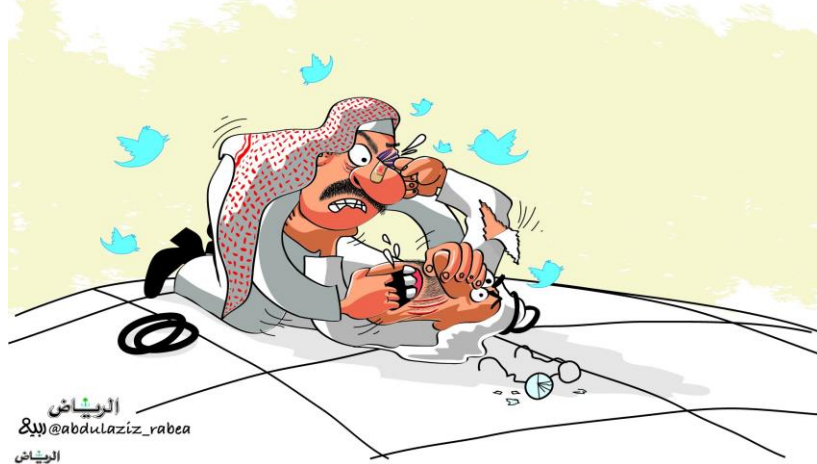
وتعود محاولات نزع التسليح النووي إلى عام 1946. غير أن أهم الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، حتى الآن، هي «اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)» كما أشرنا، التي بادر بطرحها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في العام 1968. وهي الاتفاقية التي تحرم على الدول غير النووية عندئذ امتلاك سلاح نووي، ولكنها تتيح الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت رقابة دولية مشددة من «وكالة الطاقة الذرية الدولية» (IAEA). وقد وقعت معظم دول العالم هذه الاتفاقية، وصادقت عليها.

في هذا الإطار، وعد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بإعطاء موضوع حظر التسليح النووي أهمية قصوى خلال فترة رئاسته التي شهدت الكثير من التحركات في هذا الصدد، ومن ذلك: عقد قمم الأمن النووي، مرة كل سنتين، والتي تهدف إلى: توسيع نطاق الأمن النووي، وتشديد الرقابة على النشاط النووي في العالم. علماً بأن هذه المؤتمرات تتجاهل دائماً - تحت ضغوط من واشنطن - النشاط النووي للكيان الصهيوني. وعقدت هذه القمم عدة اجتماعات، الأولى منها في واشنطن عام 2010، والثانية في سيؤول عام 2012، والثالثة في لاهاي عام 2014. وعقدت في واشنطن القمة الرابعة سنة 2016.



كاريكاتير

خلافات تويتر



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
03 محرم 1444 هـ - 01
أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1964341>

الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 03 محرم 1444 هـ - 01
أغسطس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/07/25/article_2359651.html

